مؤتمر نزع السلاح

CD/1414

2 August 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

جمهورية إيران الإسلامية

نتائج بدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية بدون الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي

مقدمـــة

يبدأ نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية بعد إيداع صك التصديق رقم ٦٥. وحتى اليوم أودع ٥٨ صكاً، وهناك عدد آخر من الموقعين على الاتفاقية بصدد الانتهاء من إجراءاتهم للتصديق عليها. ومع هذا المعدل يكون من المتوقع أن يبدأ العد التنازلي لنفاذ الاتفاقية في وقت مبكر أي في الشهر المقبل. وفي الوقت نفسه لا تزال احتمالات التصديق من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، وهما مالكان معلنان للأسلحة الكيميائية، احتمالات قاتمة لا تبعث على الأمل قبل انطلاق المرحلة الثانية. وفي هذا ما يثير قلقاً جدياً على مصير الاتفاقية ويرتب نتائج رئيسية من الناحيتين السياسية والعملية.

الانعكاسات

(أ) النظرية والسياسة

١- تدمير الأسلحة الكيميائية وارد في عنوان الاتفاقية وفي هدفها والغرض منها وكذلك في مضمونها. والتدمير عملية شاملة ويجب تنفيذها بموجب إجراءات التحقق الواردة في الاتفاقية. ونفاذ الاتفاقية بدون أكبر اثنين من مالكي الأسلحة الكيميائية المعلنين يجعل هذه القضية خالية من أي أهمية.

٢- حظر الأسلحة الكيميائية بموجب الاتفاقية هو حظر مطلق. ويتضمن هدف الاتفاقية التزام الدول الأطراف بعدم استعمال الأسلحة الكيميائية وعدم البدء في ترتيبات لاستعمال الأسلحة الكيميائية في أي ظرف من الظروف. وقد كان الاتفاق على هذه النقطة ضرورياً في الاتفاقية وفتح طريقاً كان مسدوداً لمدة طويلة في المفاوضات. ونفاذ الاتفاقية بدون هذين المالكين المعلنين للأسلحة الكيميائية يجعل مفهوم الاستعمال بأكمله مفهوماً مفتوحاً بدون ضابط.

٣- كان الانضمام العالمي هو المحور الكامن طوال المفاوضات وبعدها. وقد أكده جميع الموقعين بما فيهم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي كما أعيد تأكيده في القرار الأول والوحيد من الجمعية العامة بعد إبرام الاتفاقية. وإذا تخلف المالكان الرئيسيان للأسلحة الكيميائية عن الطريق فربما يسير وراءهما آخرون. ونفاذ الاتفاقية بدون الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي يجعل مبدأ العالمية خالياً من أي معنى.

(ب) العملية والإجرائية

١- جميع مواد الاتفاقية تقريباً ستتأثر بطريقة كلية أو جزئية إذا لم تنضم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي قبل موعد النفاذ بمدة طويلة. فالنصوص الخاصة بالتنظيم وبالإعلان عن الأسلحة الكيميائية ومرافقها، وتدميرها، والتفتيش بالتحدي والإجراءات الكبيرة الواردة في البروتوكول بشأن كل ذلك، الى جانب العقوبات، ستتأثر كلها تأثراً شديداً. وثلث الاتفاقية على الأقل يتناول مشاكل تتطلب التزاماً من هذين الدولتين، وبقية الاتفاقية تتطلب اشتراكهما بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

٢- جميع الإعدادات التي أتمتها اللجنة التحضيرية والأمانة الفنية المؤقتة حتى الآن كانت تقوم على افتراض أن نفاذ الاتفاقية سيشمل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي. وصياغة الاجراءات التفصيلية وإعداد كتيبات التفتيش الخاصة بالأسلحة الكيميائية ومرافق تدميرها، وتحديد نظام التدمير وهي مسألة ذات أهمية كبيرة، والموافقة على المعدات وتدريب المفتشين المقبلين، ليست كلها إلا أمثلة قليلة على ذلك.

٣- وهناك مسألة ملحة هي مسألة ميزانية المنظمة. فتكاليف وضع الاتفاقية موضع التنفيذ، والمتطلبات من العاملين، وعدد المفتشين وتدريبهم، الى جانب توريد المعدات وغير ذلك من المرافق، يعتمد اعتماداً كبيراً على وجود الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي في وقت النفاذ، ومن الصعب للغاية على الدول أن تتعهد بتعهدات مالية ما دام هذا الشك الضخم قائماً.

٤- وفقاً لجدول الاشتراكات المقررة تتعهد هاتان الدولتان بتقديم ثلث الميزانية. وهذا يغطي جزءاً من تكاليف تنفيذ الاتفاقية الخاص بهما. ومن الصعب تصور الدول الأخرى تتحمل دفع مساهماتها دون تعديلات وتخفيضات كبيرة في الميزانية والإدارة. وسيكون من الضروري إعادة النظر في برنامج المرحلة الثانية بأكمله تقريباً.

خاتمـــة

ستصاب اتفاقية الأسلحة الكيميائية بإصابة حاسمة إذا لم تنضم اليها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي قبل موعد النفاذ. وسيتغير جوهر المعاهدة العالمية القابلة للتحقق والهادفة الى القضاء على فئة بأكملها من أسلحة التدمير الشامل.

وستتحول اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة الى مجرد معاهدة لعدم انتشار الأسلحة الكيميائية. وهذا يثير مخاوف كبرى تتعلق بالأمن ويفتح الباب أمام تساؤلات سياسية كبيرة.

وستتغير أهداف الاتفاقية والالتزامات الواردة فيها وكثير من أحكامها والبروتوكول الملحق بها المتعلقة بالتنفيذ. وستصاب الاستعدادات بالشلل أيضاً في هذين التصورين المختلفين تمام الاختلاف.

وليس في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية صيغة تسمح بتغييرها ذاتياً. ولهذا يدعو الأمر بإلحاح الى النظر في الموضوع واتخاذ ما يلزم.

الاقتـــراح

الدعوة الى عقد مؤتمر على مستوى عال من الدول الموقعة للنظر في مسألة النفاذ وانعكاساتها على الاتفاقية من ناحيتي الإعداد والتنفيذ. ويمكن أن ينظر المؤتمر بوجه خاص فيما يلي:

'١' تنسيق الجهود للتشجيع على التصديق من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي؛

'٢' النظر في الطرق والوسائل لاستيعاب تأخر انضمام الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي؛

'٣' النظر في المسائل المتعلقة بالاستعدادات والتنفيذ بحسب مختلف التصورات.

الزمان والمكان

يجب عقد المؤتمر قبل تقديم صك التصديق ٦٥، بقدر ما يكون ذلك ممكنا. وتبعاً لتقدير الأمين التنفيذي يجب أن يكون الموقعد قبل أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

ويمكن أن يكون المكان في لاهاي وهي مقر اللجنة التحضيرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أو في باريس حيث عرضت الاتفاقية للتوقيع، أو في جنيف حيث أبرمت الاتفاقية، أو في أي مدينة أخرى يتفق عليها.

- - - - -